خلال ندوة عقدت في مقر التيار المستقل بحضور عدد من النواب

الراشد: الاتفاقية الأمنية تناقض الدستور وتنقص من دور النظام وسيادته

علي الراشد متحدثا

جانب من الحضور خلال اللقاء (تصوير: محمود عبيد)

صفاء الهاشم

- حجج الحكومة فيها شبهة كبيرة والصعوبة تكمن في أنه لا يمكن تغيير الأوضاع أو رفضها بعد الموافقة
- في حال إقرار البنود على ما هي عليه ستنسف وتسقط الكثير من القوانين الوطنية القائمة حالياً
- الكويت وأهلها لا ينسلخون عن دول مجلس التعاون ونحتاج إلى اتفاقيات اقتصادية أكثر من الأمنية
- التاريخ سوف يحاسب الجميع والأمر سيكون وصمة عار في جبين ديمقراطيتنا وسيعطل الدستور
- الهاشم: لا يمكن القبول بالتوقيع على أمر مبهم لدي ولن نخرج عن قوانينا الخاصة
- عبدالله: الأمر لاعلاقة له بحماية الكويت لأن لدينا قوانين فعالة تحصن البلاد وتعاقب المتجاوزين

كتب فارس العبدان

هدد نواب من مختلف التيارات السياسية بالتوجه إلى المحكمة الدستورية لإبطال الموافقة المتوقعة على الاتفاقية الأمنية الخليجية المزمع تنفيذها بعد حصولها على موافقة بإجماع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل غياب موقف حكومي واضح من الاتفاقية.

وفي هذا السياق، رفض النائب علي الراشد من التيار المستقل الاتفاقية الأمنية مؤكدا بأنها تنقص من دور النظام وسيادته مشيرا بأنها لو وجدت لتكون لتقويته ستكون معها.

وأكد في كلمته خلال ندوة عقدت في مقر التيار المستقل في منطقة السرة أول من أمس بعنوان» الاتفاقية الأمنية بين السيادة والدستور «بحضور عدد من النواب بأن حجج الحكومة وكلامها ذا شبهة كبيرة خاصة فيما يتعلق باعتمادها على المادة الأولى من الاتفاقية متحدثة بأنه ليس هناك خلاف حول أي تناقض بين القوانين المحلية والاتفاقية مؤكدا بأن كلام الحكومة بتناقض اتفاقية فيينا التي وقعت عليها الكويت وملزمة فيها.

وقال إن اتفاقية فيينا بمادتها رقم 27 لا تجيز لطرف أن يتحجج بنصوص قوانينه الداخلية في تنفيذ بنود اتفاقية خارجية، وبالتالي فالأولوية ستكون للاتفاقية على القانون مؤكدا بوجود مواد في الاتفاقية الأمنية الخليجية تتناقض مع مواد الدستور وتناقض الحريات في الكويت.

وأشار إلى أن قوانين ومواد الاتفاقية يجب أن تكون مكمل بعضها لبعض وغير متناقضة مؤكدا بأن الاتفاقية في حال اقرارها ستنسف وتسقط الكثير من القوانين الوطنية القائمة حاليا.

وقال إن الاتفاقية بعد التصويت عليها سوف تصبح قانونا والقانون ينسخ القانون الذي سبقه، وأن الصعوبة في الاتفاقية أنه لا يمكن تغييرها أو رفضها بعد الموافقة عليها، وأنها ستكون أعلى من القوانين المحلية مشيرا بأنه « لا يمكن بأي حال من الأحوال التعديل على أية مادة من مواد الاتفاقية، فإما الرفض وإما الموافقة، وهذه الاتفاقية فيها تعد واضح وصريح على السيادة الوطنية، لأنها تقول إنه قبل وقوع الجريمة من حق أي دولة أن تبعث محققيها وأمن دولتها إلى دولة أخرى للتحقيق، فهل من المقبول أن نرى امن دولة أخرى في شوارع الكويت، وهل نقبل بإلقاء القبض على متهم أو مشتبه به من قبل دولة الكويت وتسليمه إلى دولة أخرى».

وتابع بأن الكويت وأهلها لا تنسلخ عن دول مجلس التعاون الخليجي ونحن نحترم القوانين الداخلية والخصوصيات والنظام و الدستور، مطالبا بمزيد من الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية والابتعاد عن الأمنية خاصة أنها تضر في الشعوب.

وأشار بان كل دولة خصوصية تختلف عن الأخرى والكويت لها طابع معين ومختلف عن باقي الدول، مشيرا للقضايا الخارجية التي تختلف فيها المواقف ضاربا المثل بالعلاقة الخليجية ب « إسرائيل » التي تعتبر العدو الأول للكويت في حين أن هناك دولا طبّعت مع إسرائيل ومازالت، وكذلك اختلافنا مع الإخوان والقضية السورية والمصرية، لذلك من الأولى توحيد المواقف مع القضايا الخارجية.

وأضاف بأن هناك أحاديث وأقاويل نتمنى أن تكون غير صحيحة وهي تتحدد في نية أعضاء مجلس الامة الموافقة على الاتفاقية الامنية ثم احالتها إلى المحكمة الدستورية لإبطالها أو اقرارها لتكون في هذه الحالة مخرجا للبعض مشيرا لخطورة الموقف في هذه الحالة خاصة بأنه سيكون هناك رأي أغلبية المجلس بالموافقة، وأن المذكرة التي ترفع من اللجنة الخارجية لا تطعن بالاتفاقية نظرا للإجماع، وبالتالي قد ترفض المحكمة الدستورية الخوض في قضية الاتفاقية من الناحية الدستورية والطعن في بعض المواد.

ووجه في نهاية كلمته رسالة إلى جميع النواب قائلا « بان التاريخ سوف يحاسب الجميع، لأن هذه الاتفاقية ستكون وصمة عار في جبين ديمقراطيتنا، والاتفاقية ستعطل الدستور «

وأعلن بانه سيعمل بإطلاق حملة على غرار حملة تنقيح الدستور سنة في عام 1981 مشيرا لخطورة قبول الإتفاقية مهددا بالإستقالة في حال الشعور بموافقة الاغلبية على الإتفاقية مما يكون موقفا مشرفا في هذا المجلس.

وختم كلمته بالإشارة إلى تميز الكويت بالحرية والديموقراطية التي لامثيل لها في دول الخليج التي سبقت الكويت في التنمية والإعمار، داعيا للتمسك « لأنها إذا ذهبت فلن يبقى لنا شيء نرفع رأسنا به».

من جهتها، قالت النائبة صفاء الهاشم من التيار المستقل أنه « من المؤكد أنني قمت بواجبي كمشرّعة ومراقبة وقمت بدراسة مواد الاتفاقية عندما كنت في لجنة الشؤون الخارجية، ووجدت علامة استفهام كبيرة على المسؤولين الحكوميين عندما يعجزون عن الإجابة عن الأسئلة الكثيرة، ووجدت أنه حتى الحكومة لا تعرف وين الله قاطها».

وأضافت « أن دول الخليج متشابهة في كل شي فكرنا وحياتنا الاجتماعية، ولكن القوانين عليها استفهام، والكويت لديها قوانين، مؤكدة أن حفظ النظام وسلامته يختلفان في كل دولة عن الأخرى.

وقالت: سألت خبراء دستوريين وقانونيين وأكدوا أنه بعد التصويت على الاتفاقية ستصبح قانونا ملزما، وفي الوقت نفسه أكدوا أن الاتفاقية تحتوي على الفاظ تحتمل التاويل.

وأشارت بانها تعبت وهي تخبر الحكومة وسمو الرئيس في الخروج بمؤتمر صحافي والعمل على توضيح الأمر للمواطنين بالأمور التي عليها علامات استفهام كبيرة وخاصة ما يتعلق بالإتفاقية « لأن هناك مواطنين لديهم دستور يريدون الحفاظ عليه « مؤكدة أن الحكومة اليوم تتملص، و«تطرش ناس للدفاع» عن الاتفاقية.

وتابعت « إذا منحت باقي دول الخليج الحريات نفسها التي تمنحها الكويت نقول وقتها نعم يمكن أن تكون هناك اتفاقية بيننا « مشيرة « نحن لدينا اتفاقيات اقتصادية جميلة في دول مجلس التعاون، وأعطتنا الحرية الاقتصادية من دون الحاجة لوجود وكيل محلي، ولكن الاتفاقية الأمنية يجب ألا تحتمل التأويل، لأن إجابات الحكومة في المجلس السابق والمحلي لم تكن واضحة ومحددة».

وتساءلت « من يحدد توحيد القوانين والأنظمة التي تذكرها الاتفاقية الأمنية، خاصة ما يتعلق بالمادة التاسعة التي تنص على ان «تتبادل الدول الأطراف المعلومات حول الجرائم التي وقعت أو قد تقع»، وكذلك المادة العاشرة تقول إن «الدول الأطراف تعمل على تحديد ماهية الاضطرابات الأمنية في الدول الأعضاء»، وهذه المواد تعارض الدستور في كثير من مواده.

واضافت « بالنسبة لنا في الكويت لا يمكن أن نقبل بالتوقيع على اتفاقية مبهمة لدى الكثيرين، مشيرة إلى أن في الاتحاد الأوروبي لكل دولة اتفاقية خاصة، وليست هناك اتفاقية موحّدة بين الدول الأعضاء، وسبق أن جاوبت على سؤال حول توقعي بالتصويت على الموافقة، وقلت أتوقع التصويت بقبولها بالأصوات نفسها، التي وافقت على رفع الحصانة عني».

وطالبت في ختام كلمتها الحكومة بأن يكون موقفها واضحا من الاتفاقية مشيرة إلى حاجة الاتفاقية لمزيد من التمحيص والتدقيق والدراسة معلنة بأنها ستتوجه إلى المحكمة الدستورية والطعن فيها في حال الموافقة عليها بأغلبية أصوات المجلس.

بدوره أعلن النائب الدكتور خليل عبد الله من التحالف الاسلامي الوطني بأن الاتفاقية الأمنية لاعلاقة لها بحماية الكويت ولا لها علاقة بحماية الكويت من الخطر الإيراني الخارجي أو حتى كما يقال تعنى لحماية الكويت من خطر داعش والجماعات الارهابية القادمة من سوريا وغيره او حماية الكويت من خطر الاخوان المسلمين كما يقال فالقانون الكويتي فعال ويحمي الكويت ويعاقب . وأعلن « وفقا لقراءتنا للاتفاقية وجدنا هناك 8 بنود مخالفة للدستور أو احكام المحكمة الدستورية، والسؤال الأهم: لماذا الآن تُطرح؟ وهي ووقعت في 8 نوفمبر 2012، ولو تجرّدنا جميعنا من كل انتماء، سواء سنة أو شيعة أو حضر أو بدو، أو تيار سياسي، ونبقى على انتمائنا للكويت فقط، لا يمكن القبول بهذه الاتفاقية».

وأشار إلى أن هناك اشياء مبهمة وركيكة في مواد الاتفاقية، ولا نعلم إن كانت هذه الركاكة متعمّدة، أم أن هذا مستواهم في التشريع، معتبرا أن من صاغ هذه الاتفاقية قام بتغييرها وفقا لطلبات الكويت والواضح أن من قام بتقديم الطلبات الكويتية لا يفقه شيئا بالقانون والدستور الكويتي.

وأضاف « من يحاول تمرير هذه الاتفاقية فهو من حقه، ونحن من حقنا أن نعارضها وفقا للدستور، والآن نحن سنصوت على هذه الاتفاقية بعد أن ينتهي النقاش داخل لجنة الشؤون الخارجية، ولو حازت موافقة الأغلبية فسنرتضي بها، لأن هذه هي الديموقراطية الكويتية الراقية، وأنا شخصيا سوف أطعن أمام المحكمة الدستورية إذا صُوّت على الاتفاقية».

بدوره أكد النائب صالح عاشور عن وجود مفارقة في المواقف الخليجية قائلا بأن « اليوم دول الخليج تساعد الشعوب الأخرى لتكون لديهم حرية وديموقراطية، فكيف نرضى للآخرين ولا نرضى لشعوبنا الخليجية ؟ « وأشار بأن الحكومات الخليجية فاجأت الشعوب بتقديم الاتفاقية الامنية بدلا من وضع دستور خليجي، مشيرة بأن الشعوب الخليجية لا تطلب التغيير وتطلب مزيدا من الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية ككثير من دول العالم.

واضاف « أعتقد أن الاتفاقية الأمنية ومناقشتها إهانة لدول شعوب المنطقة التي تنتظر الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي، والكويت هي الدولة الوحيدة التي يفترض أن تأخذ رأي شعبها في هذه الاتفاقية عبر مجلس الأمة وهذا الأمر يغيب عن باقي دول الخليج « . واشار بأن الدول الخليجية فشلت في تحقيق التكامل الخليجي من خلال « السوق، العملة ، اتحاد جمركي ، الوحدة الخليجية،والسياسة الخارجية أو حتى علاقاتها الخارجية بإيران أو العراق واصفا إياه بالفاشلة ولايوجد هناك نجاحات حقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ودعا مجلس الأمة والنواب إلى العودة إلى الأراء الدستورية والعودة للمختصين في الشؤون الدستورية مؤكدا بأن مستشارين الحكومة لايمكن الاعتماد عليهم داعيا إلى استفتاء شعبي لمعرفة مدى قبولهم للإتفاقية او رفضها.

وأعلن موقفه بالتوجه إلى المحكمة الدستورية في حال اقرار الاتفاقية من خلال المجلس والطعن فيها . قال المحامي محمد الماجدي هناك اختلاف واضح للجميع بأن هناك مؤيدا ومعارضا للاتفاقية، ونحن لا نلوم من يؤيد هذه الاتفاقية من منطلق حرصه على أمن الكويت والتداعيات في الوطن العربي والفوضى السابقة لممارسات العمل النيابي، مما أدى إلى خوف من فقدان الأمن، لذلك فاي مبادرة وطنية أو خارجية تدعم الأمن الداخلية نجدهم يوافقون عليها.

واكدت معارضته للاتفاقية نظرا للتدخل الخارجي لبعض الدول وانتهاك سيادتها وفقا للدستور وبنوده المختلفة.

عبارة «وفق التشريعات الوطنية» تؤكد عدم وجود أي تعارض مع تشريعات الدول الخليجية

العنزي: الاتفاقية الأمنية الخليجية لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع الدستور الكويتي

أكد المدير العام للادارة العامة لمتابعة شؤون المجالس واللجان الوزارية في وزارة الداخلية اللواء الدكتور عبدالله العنزي ان الاتفاقية الامنية الخليجية لا تتعارض باي حال من الاحوال مع الدستور الكويتي.

وقال اللواء الدكتور العنزي خلال مشاركته في برنامج سياسي بتلفزيون دولة الكويت أمس ان عبارة «وفق التشريعات الوطنية» التي ذكرت في الاتفاقية تؤكد عدم وجود أي تعارض مع قوانين وتشريعات الدول الخليجية وخصوصياتها. وأضاف أن الكويت دولة مؤسسات وقانون والاتفاقية ستمر على القنوات الدستورية المختصة وهناك مجلس الامة والرقابة البرلمانية والقضائية المعنية بهذا الشان ولن يتم اقرارها الا بعد ان يطمئن الجميع الى انها ستكون ضمانة للكويت وامنها.

وأوضح أن دولة الكويت لم توافق على الاتفاقية الامنية الخليجية إلا بعد الاخذ بالملاحظات الكويتية على صيغة الاتفاقية التي طرحت عام 1994 ولم توقع عليها الكويت حينها وتعديل جميع بنودها التي كانت محل اختلاف من الجانب الكويتي.

للسماح للطلبة بإبداء آرائهم

«القائمة المدنية» بجامعة الكويت تعتصم غداً لتسليط الضوء على الاتفاقية الأمنية

انطلاقا من إيمانها الخالص بالعمل النقابي والطلابي وأهميته أعلنت القائمة المدنية أمس عن مبادرتها بإقامة اعتصام غدا يوم الثلاثاء الموافق 18 فبراير في الحرم الجامعي في كلية العلوم الاجتماعية والهدف من هذا الاعتصام هو توضيح وتسليط الضوء على رفض الشريحة الكبرى من الطلبة للاتفاقية الأمنية الخليجية والسماح للشباب الطلبة والطالبات بإبداء آرائهم حول هذه الاتفاقية التي تتعارض مع الدستور الكويتي وحواره وتحد من سقف الحريات والحرية التي امتازت بها الكويت منذ نشأتها. وأضافت المدنية أنها تحترم كل دول الخليج بلا استثناء ولكنها تحترم أولا وقبل كل شيء سيادة دولة الكويت وخصوصيتها المطلقة بشؤونها الداخلية وأن هذه الاتفاقية إن لم يوافق عليها الشعب الكويتي بجميع أطيافه فلن تمر المرحلة القادمة على خير، خاصة وأن الحكومة وافقت على الاتفاقية مبدئيا دون الرجوع إلى مجلس الأمة ممثل الشعب وهذا ما يحزن المواطنين. ومن جانبها أكدت القائمة المدنية بأن هذا الاعتصام سيشمل مشاركة جميع القوائم الطلابية وانها تدعو إخوانها طلبة وطالبات جامعة الكويت إلى الحضور للتعبير عن رأيهم فهم سور هذا الوطن والنواة الأساسية في هذا المجتمع.

وأضافت أن مشاركة القوائم الأخرى مؤكده بعد ان يتم التنسيق مع القائمين على هذه القوائم.

وختمت قائلة بأن الطالب الكويتي سيكون حاضرا بقوة في السنوات القادمة في كل المجالات ولن تتوانى القائمة عن دعم مشاكل الطلبة والطالبات والشباب داخل أسوار الجامعة وخارجها.

خلال افتتاح الاجتماع الأول لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة لدول المجلس

النمش: لجنة مكافحة الفساد لدول «التعاون الخليجي» تعبر عن النوايا الصادقة لمحاربته

قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش ان قرار المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي بانشاء لجنة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد يعبر عن النوايا الصادقة والأهداف النبيلة التي تسعى حكومات دول المجلس الى تحقيقها في هذا المجال.

جاء ذلك في كلمة القاها المستشار النمش امس في افتتاح الاجتماع الأول لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تستضيفه الهيئة العامة لمكافحة الفساد ويستمر لمدة يومين.

وقال النمش ان هذا القرار يؤكد اهمية توحيد الرؤى والجهود الخليجية الرامية الى ايجاد منظومة متكاملة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تمكن الأجهزة المعنية من تعقب وتتبع مرتكبي جرائم الفساد والأموال المستخدمة في تلك الجرائم والناتجة عنها على نحو يكفل تجنيب دول المجلس الأخطار التي تخلقها تلك الآفة. واضاف ان مرتكبي جرائم الفساد ومعاونيهم في المؤسسات الحكومية والخاصة لا يعدمون الوسيلة في ابتداع الحيل التي تمكنهم من الوصول الى مآربهم الخبيثة وهو ما يستلزم الاهتمام بتدريب وتاهيل الكوادر الوطنية العاملة في مجال مكافحة الفساد لدول المجلس.

وشدد النمش على ضرورة التعرف على آخر ما توصلت اليه المنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد وتعقب مرتكبيه وتضمينه في المنظومة الخليجية الموحدة لمكافحة الفساد مؤكدا اهمية دعم المنظومة لانشاء آليات تضمن تبادل الخبرات والكوادر الوطنية بين دول المجلس.

من جانبه قال الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني في كلمة مماثلة ان المؤتمر يعكس الاهتمام الكبير الذي تبديه دول مجلس التعاون وماتقوم به من جهود في مجال حماية الشفافية وتعزيز مبدأ النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف الميادين. واشار الى ان اشكال الفساد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اكثر تعقيدا وشمولا وتأثيرا حيث لم يعد الفساد البسيط هو الطابع الغالب على اشكال الفساد في الوقت الذي يزداد الوضع سواءا بانتشار ظاهرة غسل اموال الفساد وتدوير عوائده في مشروعات اقتصادية لاضفاء صفة المشروعية عليه. وبين الزياني ان افعال الفساد كجريمة اتخذت انماطا جديدة ومستحدثة تختلف عن الجرائم التقليدية والتي اجتاحت معظم دول العالم واصبحت جريمة عابرة للحدود تستدعي تكاتف الجهود على جميع المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحتها والحد من مخاطرها واجتثاثها. واشاد بالجهود التي تبذلها الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون مشيرا الى ان الامانة العامة على استعداد لتقديم كل الدعم والامكانيات لتسهيل الاجراءات وتحقيق الاهداف وتقديم كل ماتحتاجه اللجان الفنية المنبثقة عن الاجتماع. من جهته قال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية محمد بن عبدالله الشريف ان الهيئة استشعرت أهمية أن تكون دول المجلس في مقدمة دول العالم في مكافحة الفساد متطلعا الى تحقيق المزيد من التعاون من خلال هذه اللجنة والمبادرة الى تبني ما تضمنه جدول الأعمال من بنود وضمان لتنفيذها. وذكر ان السعودية حرصت على المصادقة والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية «باليرمو» واتفاق انشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

واشار الى ان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تقدمت بمقترحات تسهم في تسهيل مسار التعاون بين دول المجلس من خلال تعزيز دور الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد ومنها ابرام اتفاقية لمكافحة الفساد تراعي الجوانب الاجرائية والفنية والقانونية.

- القرار يؤكد أهمية توحيد الرؤى والجهود الخليجية الرامية إلى إيجاد منظومة متكاملة
- الزياني: المؤتمر يعكس الاهتمام الكبير الذي تبديه الدول الأعضاء وما تقوم به من جهود

عبدالرحمن النمش